

Distr.: General  
4 August 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البنادان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## أفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالنهج المتكاملة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الوطني

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

يبحث هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/43، أفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالنهج المتكاملة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الوطني، في إطار ستة مواضيع: (أ) النهج المتكاملة إزاء أوجه عدم المساواة وعدم التمييز والبيانات المصنفة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب؛ (ب) دور النهج المتكاملة في تصميم حماية اجتماعية شاملة وتحويلية؛ (ج) الاعتماد على حقوق الإنسان في وضع ميزانية أهداف التنمية المستدامة؛ (د) اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء إدارة الديون؛ (هـ) وضع استراتيجيات قائمة على الحقوق لتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ (و) دور المجتمع المدني في تعزيز النهج المتكاملة. وقد استفاد التقرير من مدخلات الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

\* نُشِرَ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



## أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 19/43 بشأن "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030". ففي ذلك القرار، طلب المجلس إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً عن أفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة المتعلقة بالنهج المتكاملة المتبعة على الصعيد الوطني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ خطة عام 2030 من جانب الدول، وآليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، مع مراعاة التقارير السابقة للمفوضية بشأن تنفيذ خطة عام 2030، وتعرضه على المجلس في دورته الحادية والخمسين. ويسترشد التقرير بالمشاورات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، في شكل دراسة استقصائية على الإنترنت<sup>(1)</sup>. وبالإضافة إلى استعراض مكتبي والردود على الدراسة الاستقصائية، استفاد التقرير من المشاورات التي أجريت مع الكيانات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة ومن مدخلاتها، بما في ذلك مكتب تنسيق التنمية وشبكة الاقتصاديين المنسقين المقيمين، والآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومن التبادلات مع منظمات المجتمع المدني الرئيسية<sup>(2)</sup>.

2- ويحدد التقرير أفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالنهج المتكاملة، في إطار ستة مواضيع هي: (أ) النهج المتكاملة إزاء أوجه عدم المساواة وعدم التمييز والبيانات المصنفة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب؛ (ب) دور النهج المتكاملة في تصميم حماية اجتماعية شاملة وتحويلية؛ (ج) الاعتماد على حقوق الإنسان في وضع ميزانية أهداف التنمية المستدامة؛ (د) اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء إدارة الديون؛ (هـ) وضع استراتيجيات قائمة على الحقوق لتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ (و) دور المجتمع المدني في تعزيز النهج المتكاملة.

## ثانياً - معلومات أساسية

3- تمثل خطة عام 2030، التي تتضمن 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، توافق الآراء العالمي الحالي في السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وهي تحدد رؤية للتنمية المستدامة تركز بقوة على حقوق الإنسان<sup>(3)</sup>. وتضع في صميم جهودها تحقيق المساواة وعدم التمييز، وعدم ترك أحد خلف الركب، والوصول أولاً إلى من هم الأبعد خلف الركب<sup>(4)</sup>. وهي تدمج بشكل كامل أيضاً المبادئ الأساسية لنهج قائم على حقوق الإنسان - المساواة والتمكين والمساواة وعدم التمييز. وعلاوة على ذلك، فإنها تشمل مجموعة حقوق الإنسان كاملة: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية، والحق في التنمية. ويعكس أكثر من 90 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 غاية مضمون المعايير الدولية ذات الصلة في مجالي حقوق الإنسان والعمل<sup>(5)</sup>.

(1) المعلومات المقدمة متاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-input-high-commissioners-report-best-practices-challenges-and-lessons>

(2) وردت مساهمات فنية إضافية للتقرير من مشروع بريتون وودز، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمبادرات الإنمائية، والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وشبكة العدالة الضريبية.

(3) قرار الجمعية العامة 1/70، الفقرات 10 و18 و19 و67 و74.

(4) المرجع نفسه، الفقرة 4.

(5) انظر [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/SR/AddisAbaba/SDG\\_HR\\_Table.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/SR/AddisAbaba/SDG_HR_Table.pdf) and <http://sdg.humanrights.dk>

4- واتفقت البلدان على أنه بالنظر إلى الطبيعة العالمية والمترابطة لأهداف التنمية المستدامة، ينبغي متابعة خطة عام 2030 باستخدام نهج متكاملة وشاملة. ويشمل ذلك اتباع نهج يعزز حقوق الإنسان ويحميها في الوقت نفسه ويدفع قدماً بتنفيذ خطة عام 2030، اعترافاً بأن هذين الأمرين يعزز كل منهما الآخر. وتتص أهداف التنمية المستدامة صراحة على ضرورة تنفيذ خطة عام 2030 بطريقة تتسق مع القانون الدولي، الذي يشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان.

5- وقد أُعرب أيضاً عن مدى إسهام حقوق الإنسان ومركزيتها في معالجة أكثر قضايا العالم إلحاحاً في نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان<sup>(6)</sup>. وتمت بلورته كذلك في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"<sup>(7)</sup>، الذي يقدم رؤية لمستقبل التعاون العالمي، داعياً إلى تجديد التضامن بين شعوب العالم والتضامن مع الأجيال القادمة، وتجديد العقد الاجتماعي المرتكز على حقوق الإنسان، وتحسين إدارة المشاعات العالمية الحيوية، والمنافع العامة العالمية التي تخدم الجميع على نحو منصف ومستدام.

6- وقبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان التقدم المحرز في المجالات التحويلية مثل الحد من عدم المساواة، وخفض انبعاثات الكربون، ومعالجة مشكلة الجوع، قد توقف أو انعكس اتجاهه على الرغم من التقدم المحرز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الهامة<sup>(8)</sup>. وشكلت جائحة كوفيد-19 انتكاسة رئيسية أخرى. ومقارنة بعام 2019، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الجوع بأكثر من 150 مليون شخص<sup>(9)</sup>، ويقدر أن 77 مليون شخص آخرين كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام 2021، مما أدى إلى تراجع مكافحة الفقر بنحو عقد من الزمان<sup>(10)</sup>. وازداد عدم كفاية فرص الحصول على التعليم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل<sup>(11)</sup>. وتأثرت النساء بشكل خاص، حيث كافحن ضد فقدان الوظائف، وزيادة أعباء العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وارتفاع معدلات العنف الجنساني. وعانت الحقوق المدنية والسياسية أيضاً، حيث وسعت بعض تدابير الاستجابة لكوفيد-19 نطاق المراقبة والتنقل وتتبع المخالطين، وضوابط تدفق المعلومات، كما حدث من حيز مشاركة الناس في الشؤون العامة. ويتعرض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمزيد من التهديد بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية العالمية للحرب في أوكرانيا، وعدم الاستقرار الجيوسياسي المتزايد، والأزمات الإنسانية، وتغير المناخ<sup>(12)</sup>. ويشير البنك الدولي إلى أن الحرب في أوكرانيا قد تدفع ما يصل إلى 95 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع في عام 2022<sup>(13)</sup>.

7- وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان يجب أن تتحقق في حد ذاتها، فإنها تحظى الآن باعتراف متزايد كرافعة لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث لم يتبق سوى ثماني سنوات حتى موعد عام 2030 المستهدف. ويركز النهج الإنمائي القائم على حقوق الإنسان على الكشف عن الأسباب

(6) انظر [https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The\\_Highest\\_Aspiration\\_A\\_Call\\_To\\_Action\\_For\\_Human\\_Right\\_English.pdf](https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf)

(7) انظر [www.un.org/en/un75/common-agenda](http://www.un.org/en/un75/common-agenda)

(8) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>

(9) انظر <https://www.wfp.org/publications/global-report-food-crises-2022>

(10) انظر <https://developmentfinance.un.org/fsdr2022>

(11) معدل فقر التعلم، الذي يعني أن الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات غير قادرين على قراءة وفهم قصة بسيطة، ارتفع ليصل إلى 70 في المائة. انظر أيضاً <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/e52f55322528903b27f1b7e61238e416-0200022022/original/Learning-poverty-report-2022-06-21-final-V7-0-conferenceEdition.pdf>

(12) انظر [https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/06/GCRG\\_2nd-Brief\\_Jun8\\_2022\\_FINAL.pdf](https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/06/GCRG_2nd-Brief_Jun8_2022_FINAL.pdf)

(13) انظر <https://blogs.worldbank.org/opendata/pandemic-prices-and-poverty>

الجزرية للاختناقات الإنمائية وحلها. ومن خلال تمكين الناس بوصفهم عناصر فاعلة في التنمية المستدامة وتحويل التركيز من المكاسب القصيرة الأجل إلى التغيير التحويلي، يمكن أن ييسر الانتقال نحو مجتمعات أكثر إنصافاً ومراعاة للبيئة وأماناً وسلاماً.

8- وتتمثل القيمة المضافة الرئيسية للنهج القائمة على الحقوق إزاء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أنها:

- (أ) تعزز التقدم المحرز في عدم ترك أحد خلف الركب، عن طريق نقل التركيز من الأرقام الإجمالية إلى الحالة المحددة للأفراد والفئات المحرومة الأقل استفادة من التنمية؛
- (ب) تمكن من تفكيك الدوافع الهيكلية للإقصاء، مع إنهاء السياسات التي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والتمييز؛
- (ج) تدفع عجلة التقدم بالتركيز على التزام الدول بمنع الارتداد والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (د) تتطلب توفير مستويات أساسية دنيا من الصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع الأوقات، ليس كمسألة تتوقف على السلطة التقديرية للدول الأعضاء بل كمسألة حقوق والتزامات قانونية؛
- (هـ) توفر أساساً معيارياً للجهود الرامية إلى سد الفجوات التمويلية في أهداف التنمية المستدامة، نظراً لالتزام الدول بتعبئة أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة، بما في ذلك على الصعيد الدولي؛
- (و) تقوم مقام رافعة للتغيير التحويلي من خلال تعزيز العمليات التشاركية والديمقراطية والعدالة والخاضعة للمساءلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## ثالثاً - أفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالنهج المتكاملة على الصعيد الوطني

### ألف - اتباع نهج متكاملة إزاء أوجه عدم المساواة وعدم التمييز والبيانات المصنفة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب

9- إن المبادئ العالمية لحقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة<sup>(14)</sup>. وهي تنعكس أيضاً في تعهد خطة عام 2030 بـ "عدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم الأبعد خلف الركب" وفي الهدفين المستقلين بشأن عدم المساواة (الهدفان 10 و5). وعلى الرغم من هذا التعهد العالمي، فإن عدم المساواة لم يتضاءل. وفي عام 2021، استحوذت أعلى 10 في المائة من سكان العالم على 52 في المائة من دخل العالم، في حين حصلت أفقر 50 في المائة على 8,5 في المائة فقط منه<sup>(15)</sup>. وأوجه التفاوت في الثروة أشد من ذلك. فالنصف الأفقر من سكان العالم يملك 2 في المائة من مجموع الثروة، في حين أن أغنى 10 في المائة من سكان العالم يملكون 76 في المائة من مجموع الثروة<sup>(16)</sup>.

(14) انظر أيضاً المادة 2 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليق العام رقم 20 (2009) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(15) انظر <https://wir2022.wid.world>.

(16) المرجع نفسه.

10- وليس التصدي لعدم المساواة والتمييز أمراً ضرورياً لحقوق الإنسان فحسب، بل هو أحد أكثر الطرق قابلية للتطبيق لإنهاء الفقر المدقع بأبعاده المتعددة. فالبحوث الحديثة تشير إلى أن تخفيض مؤشر جيني لكل بلد بنسبة 1 في المائة سنوياً سيكون له تأثير أكبر على فقر الدخل العالمي من زيادة النمو السنوي لكل بلد بمقدار نقطة مئوية فوق التوقعات<sup>(17)</sup>. وهذا يدل على الحاجة الملحة إلى تجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي السائد كمقياس أساسي للنجاح. وقد دعا الأمين العام، في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، إلى إجراء قياسات تكميلية، لأن التفاوتات في الدخل والثروة كثيراً ما تكون مدفوعة بأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز القائم، في جملة أمور أخرى، على أساس السن أو النوع الاجتماعي أو العرق أو الإثنية أو الدين أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، والإعاقة.

11- وليس تزايد عدم المساواة والتمييز المنهجي أمراً حتمياً، بل هو نتيجة لسياسات سيئة التصميم. وتوفر توصيات هيئات حقوق الإنسان وتعليقاتها العامة مجموعة غنية من الإرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول والجهات صاحبة المصلحة تصحيح الحواجز الهيكلية، ومعالجة التوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد والفرص، وتحدي القوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية التمييزية<sup>(18)</sup>. فيمكنها، على سبيل المثال، اعتماد سياسات هادفة وتدابير خاصة مؤقتة للتصدي لأشكال التمييز المتداخلة. ويمكنها أيضاً الاستفادة من مجموعة أدوات السياسة الاقتصادية والمالية الخاصة بها. وكما يتضح من مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة<sup>(19)</sup>، الذي يصنف 158 حكومة على أساس التزامها بالحد من أوجه عدم المساواة، فإن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي لديها مجال أكبر لزيادة الإيرادات الضريبية التصاعدية وتوفير الخدمات العامة والحماية الاجتماعية هي التي تأتي على رأس المؤشر في معظم الأحيان. وقد أظهرت بلدان مثل جمهورية كوريا الطريق إلى الأمام في الجمع بين التعافي من كوفيد-19 ومكافحة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك عن طريق اعتماد مدفوعات إعانة شاملة. واتخذت بعض البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مثل سيراليون وأوكرانيا وفيت نام، تدابير هامة للحد من أوجه عدم المساواة على الرغم من مواردها الأكثر محدودية، مع أنها سجلت درجات أدنى في مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة. وعموماً، خلصت دراسة مؤشر الالتزام بالحد من عدم المساواة إلى أن جميع البلدان، حتى تلك التي تنصدر المؤشر، مثل النرويج، يمكن أن تفعل المزيد لمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز.

12- وإزاء هذه الخلفية، من المشجع أن الدول الأعضاء أبرزت في تقاريرها أهمية معالجة أوجه عدم المساواة. وأشارت عدة دول إلى أنها أدرجت الآن منظوراً لحقوق الإنسان ومنظوراً لعدم ترك أحد خلف الركب في استراتيجيتها الوطنية (أذربيجان وتايلند والمكسيك)<sup>(20)</sup>، أو في استراتيجيتها الدولية لتمويل المناخ (لكسمبرغ)<sup>(21)</sup>، أو في خطة عملها بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (تايلند ولكسمبرغ). وأشارت دولة عضو أخرى إلى اعتمادها استراتيجية تشمل الحكومة بأكملها للنهوض بإطارها المتعلق بالنتائج الجنسانية (كندا)<sup>(22)</sup>. وتؤدي عدة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان دوراً هاماً في تعزيز إدماج حقوق

(17) انظر <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33902/How-Much-Does-Reducing-Inequality-Matter-for-Global-Poverty.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

(18) انظر أيضاً [https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/document/Build Back Equal report\\_English\\_accessible.pdf](https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/document/Build%20Back%20Equal%20report_English_accessible.pdf)

(19) انظر <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621061/rr-fighting-inequality-covid-19-cri-index-081020-en.pdf>

(20) المعلومات المقدمة من أذربيجان وتايلند والمكسيك.

(21) المعلومات المقدمة من لكسمبرغ.

(22) المعلومات المقدمة من كندا.

الإنسان في العمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، مثلما فعلت اللجنة الإسكتلندية لحقوق الإنسان<sup>(23)</sup>. واستفادت عدة دول من قواعد ومعايير حقوق الإنسان، وتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لتوجيه العمل الوطني بشأن عدم التمييز وأوجه عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، تستند استراتيجية ألبانيا للمساواة بين الجنسين، والسياسة الوطنية الجنسانية والإيمانية المنقحة لجمهورية تنزانيا المتحدة، وخطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تايلند<sup>(24)</sup>، إلى توصيات من الاستعراض الدوري الشامل<sup>(25)</sup>. ويسرت المفوضية استيعاب توصيات حقوق الإنسان في الاستراتيجيات الإيمانية الوطنية، بما في ذلك من خلال المؤشر العالمي لحقوق الإنسان<sup>(26)</sup>، وبدعم جهود البلدان الرامية إلى إنشاء وتعزيز آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة<sup>(27)</sup>، وبتيسير إدماج حقوق الإنسان في الاستعراضات الوطنية الطوعية للبلدان<sup>(28)</sup>. وتبين المذكرة التوجيهية للنهج التشغيلي المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والاستعراضات الوطنية الطوعية التي صدرت مؤخراً<sup>(29)</sup> كيف يمكن لثروة بيانات حقوق الإنسان والتحليلات المستمدة من الآليات أن تعزز الاستعراضات الوطنية الطوعية وإجراءات المتابعة. وهناك أيضاً توجيهات جديدة<sup>(30)</sup> متاحة لمساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

13- ورغم ما يجري إحراره من تقدم، فإن الطريق لا يزال طويلاً. ففي عام 2018، شددت لجنة السياسات الإيمانية على الحاجة الملحة إلى تحويل تعهد عدم ترك أحد خلف الركب إلى عمل تحويلي مع الاعتماد على التزامات حقوق الإنسان<sup>(31)</sup>. وتشير الاستعراضات الوطنية الطوعية الآن بانتظام إلى عدم ترك أحد خلف الركب، ولكن التركيز على الدوافع الهيكلية للاستبعاد لا يزال محدوداً<sup>(32)</sup>. وعلى الرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات وكبار السن والأطفال يحظون بالاعتراف على نطاق واسع، فإن الإشارة إلى الفئات المهمشة الأخرى، مثل الشعوب الأصلية والأقليات الدينية أو الإثنية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، أقل شيوعاً في تقارير الاستعراض الوطنية الطوعية. وهذا أمر مثير للقلق لأن حوالي واحد من كل خمسة أشخاص قد تعرض اليوم للتمييز لسبب واحد على الأقل من الأسباب المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفقاً للبيانات الواردة من 49 دولة وإقليم التي تم جمعها بين

(23) المعلومات المقدمة من اللجنة الإسكتلندية لحقوق الإنسان.

(24) المعلومات المقدمة من تايلند.

(25) انظر <https://unsdg.un.org/resources/un-good-practices-how-universal-periodic-review-process-supports-sustainable-development>

(26) انظر <https://uhri.ohchr.org/en/>

(27) انظر أيضاً A/HRC/50/64.

(28) يمكن للمفوضية أن تتيح للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، وثيقة خاصة بكل بلد تقدم لمحة عامة عن عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان لتيسير إدماج منظور لحقوق الإنسان في استعراضها الوطني الطوعي. انظر أيضاً <https://www.ohchr.org/en/sdgs/voluntary-national-reviews>

(29) انظر <https://www.undp.org/publications/human-rights-and-voluntary-national-reviews-operational-common-approach-guidance-note>

(30) انظر أيضاً الرابط <https://ennhri.org/wp-content/uploads/2022/03/Checklist-for-NHRIs-on-protecting-jobs-workers-and-SMEs.pdf> والرابط [https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/document/ENGuideNHRIEngagementWithVNRs\\_0.pdf](https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/document/ENGuideNHRIEngagementWithVNRs_0.pdf)

(31) انظر <https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-excerpt-2018-4.pdf>

(32) انظر <https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/CDP-excerpt-2022-3.pdf>

عامي 2017 و2021<sup>(33)</sup>. وتردد أيضاً في المعلومات التي قدمتها مؤسسة مولوكوت، والعدالة للجميع، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف صدى القلق من أن الضعفاء والمهمشين يُتركون خلف الركب<sup>(34)</sup>.

14- ونظراً لمركزية معالجة أوجه عدم المساواة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنع عدم الاستقرار، اعتمدت الأمم المتحدة في عام 2016 إطاراً على نطاق المنظومة لمكافحة أوجه عدم المساواة، ووضعت وطرحت إرشادات تنفيذية بشأن الجيل الجديد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة<sup>(35)</sup> المرتكزة على حقوق الإنسان، وكذلك بشأن تفعيل الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب<sup>(36)</sup>. وفي الوقت نفسه، كان الدعم القطري الذي تقدمه الأمم المتحدة موجهاً نحو دعم إدماج منظور لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وعدم ترك أحد خلف الركب في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ففي صربيا، على سبيل المثال، دعم فريق الأمم المتحدة القطري وضع أداة توجيهية بشأن عدم ترك أحد خلف الركب، مما مكن من تعميم مراعاة عدم ترك أحد خلف الركب في سياسة الحكومة. وقد أُدرجت هذه الأداة في خطة عمل الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة التمييز. وفي الرأس الأخضر، عملت الأمم المتحدة مع الحكومة لإنشاء شراكة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة "لا تتركوا أحداً خلف الركب"، التي أجرت تقييماً باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان لتحديد من هم المعرضون للخطر، ولماذا يعانون من الحرمان من حقوق الإنسان، وكيف يمكن التصدي للتمييز وعدم المساواة. وقد استُرشد بهذا التقييم في الاستعراض الوطني الطوعي للبلد، والتحليل القطري المشترك، وإطار التعاون في مجال التنمية المستدامة، وخطة التنمية الوطنية الجديدة.

15- ودعماً للجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، زادت المفوضية من قدراتها التقنية للدعم التشغيلي داخل البلد مع تعزيز التركيز على عدم التمييز ومكافحة أوجه عدم المساواة من خلال وجودها الميداني، وزيادة عدد مستشاريها في مجال حقوق الإنسان، ومبادرة دعم موارد المفوضية في الميدان بالخبراء (مبادرة سورج)<sup>(37)</sup>. وشمل الدعم المقدم إرشادات تحليلية بشأن المحتوى، ومشورة تنفيذية بشأن التحليلات القطرية المشتركة، وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، الموجهة لدعم استراتيجيات البلدان المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقُدِّم الدعم أيضاً لتيسير إدماج التقييمات القطرية لآليات حقوق الإنسان في وثائق البرمجة التي تعدها الأمم المتحدة<sup>(38)</sup>. ففي ماليزيا، مثلاً، ساعدت الأمم المتحدة في تصميم إطار للتعاون في مجال التنمية المستدامة يهدف إلى الاستجابة لتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، وفي غواتيمالا، عممت حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي كجزء من جميع النتائج المتوقعة من إطار التعاون في مجال التنمية المستدامة للبلد، مع الإشارة باستمرار إلى توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري لعام 2019. وعلى الرغم من هذه الجهود، هناك، وفقاً لاستعراض مشترك بين وكالات الأمم المتحدة اختتم مؤخراً بشأن إدماج حقوق الإنسان، وعدم ترك أحد خلف الركب، والنوع الاجتماعي في الجيل الجديد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة<sup>(39)</sup>، ثغرات في

(33) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>

(34) انظر المعلومات الواردة من مؤسسة مولوكوت، والعدالة للجميع، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف.

(35) انظر <https://unsdg.un.org/resources/united-nations-sustainable-development-cooperation-framework-guidance>

(36) انظر <https://unsdg.un.org/resources/leaving-no-one-behind-unsdg-operational-guide-un-country-teams>

(37) انظر <https://www.ohchr.org/en/sdgs/seeding-change-economy-enhances-human-rights-surge-initiative>

(38) انظر: <https://unsdg.un.org/2030-agenda/strengthening-international-human-rights>

(39) أجرى الاستعراض 12 كياناً من كيانات الأمم المتحدة في عام 2022؛ وقيمت هذه الكيانات إدماج المبادئ التوجيهية الثلاثة للعمل الإنمائي للأمم المتحدة - نهج قائم على حقوق الإنسان، وعدم ترك أحد خلف الركب، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة - في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة.



الاعتراف بالأسباب الكامنة وراء أوجه عدم المساواة والأشكال المستمرة للتمييز وفي معالجتها، ولا سيما ضد بعض الفئات المحرومة تاريخياً، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والمثليات والمتحولون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والأقليات العرقية والإثنية وغيرها من الأقليات، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشمل جميع التحليلات القطرية المشتركة تقريباً مستوى معيناً من التحليل الجنساني، ولكن أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة تظهر نتائج مختلطة بشأن إدماج الاعتبارات الجنسانية. وإلى جانب الدعم المستمر والموسع المصمم خصيصاً في مجال حقوق الإنسان والمقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب المنسقين المقيمين، سيكون من المهم أن تُنشَر بفعالية أداة تقييم الأفرقة القطرية الذاتي لحقوق الإنسان، التي يجري حالياً وضع اللامسات الأخيرة عليها، من أجل النهوض بإدماج حقوق الإنسان في العمل الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. وسيواصل الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد.

16- وتكتسي البيانات الحبيبية أهمية بالغة لتحديد من تُرك خلف الركب. ولكن، لا توجد بيانات مفصلة كافية لرصد تقدم الفئات السكانية الضعيفة<sup>(40)</sup>، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأشكال متعددة ومتقاطعة من أوجه عدم المساواة. ويساعد النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع البيانات<sup>(41)</sup> البلدان على تحديد الفئات المحرومة - باستخدام جميع أسباب التمييز المحظورة بموجب قانون حقوق الإنسان كمنهجية مرجعية. ودافعت المفوضية عن تعزيز الروابط المؤسسية والتعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية. وبحلول أيار/مايو 2022، كان 11 بلداً قد وقع مذكرة تفاهم لمواصلة تفعيل نهج البيانات القائم على حقوق الإنسان على الصعيد القطري، وتجميع مؤشرات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وتحليل حقوق الإنسان والإبلاغ عنها استناداً إلى البيانات. ودربت المفوضية أيضاً وكالات الأمم المتحدة الوصية واللجان الإحصائية الإقليمية، وجمعت أمثلة على الممارسات الجيدة بشأن كون الهدفين 10 و16 شاملين لعدة قطاعات ومركزين لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، قامت المفوضية بتجريب المبادرة الاستقصائية بشأن الهدف 16 في توغو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور والصومال وكابو فيردي وكازاخستان وكينيا. وتمكن هذه الأداة البلدان من جمع البيانات عن 13 مؤشراً من مؤشرات الهدف 16 باستخدام منهجية واحدة<sup>(42)</sup>.

17- وعندما تكون البيانات الرسمية ضعيفة أو غير مكتملة، يمكن أن تساعد مصادر البيانات غير التقليدية في سد الثغرات في البيانات. وهذا هو جوهر المشروع المشترك بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة الأفرقة القطرية على إدماج مؤشرات حقوق الإنسان في تحليل الأمم المتحدة وبرمجتها. ومن المقرر نشر مزيد من هذه الأفرقة في إثيوبيا وبنغلاديش وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا ورواندا وزمبابوي والفلبين. وأعاد التقييم المشترك بين الوكالات الذي أُجري مؤخراً تأكيد أهمية هذا العمل: فقد خلص إلى أنه على الرغم من أن غالبية أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة تتضمن أنشطة برنامجية لدعم جمع البيانات المصنفة، فإن عدداً قليلاً من هذه الأطر يتضمن أنشطة كافية تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية. وثمة حاجة إلى زيادة قدرات المفوضية لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية.

(40) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>.

(41) انظر <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf>.

(42) انظر <https://www.sdg16hub.org/sdg-16-survey-initiative>.



18- وأبلغ عدد من الجهات صاحبة المصلحة عن بذل جهود لتحسين البيانات المصنفة. وأصدر المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان دليلاً لدعم المكاتب الإحصائية الوطنية في اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات<sup>(43)</sup>. وأفادت كندا بأن مركزها المعني بإحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع والإدماج يهدف من خلال خطة عمل هيئة الإحصاء الكندية للبيانات المصنفة إلى زيادة المعلومات الإحصائية عن فئات سكانية محددة<sup>(44)</sup>. وأشارت إستونيا إلى أن قائمتها لمؤشرات التنمية المستدامة قد تم تحديثها في عام 2021 وأن معظم الإحصاءات متاحة كبيانات مصنفة<sup>(45)</sup>. ويدعم من الأمم المتحدة، تقوم صربيا الآن بجمع 117 مؤشراً من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتتيح بوابة المكتب الإحصائي للبلد الآن تصنيف البيانات<sup>(46)</sup>. وقد أنشئت بوابة إلكترونية مماثلة في أذربيجان<sup>(47)</sup>.

## باء - دور النهج المتكاملة في تصميم حماية اجتماعية شاملة وتحويلية

19- يمثل الحصول على الرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والغذاء، والسكن، والعمل اللائق، والحياة الخالية من العنف، وإقامة العدل على نحو منصف حقاً من حقوق الإنسان التي يحق لكل فرد التمتع بها دون تمييز. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تؤدي دوراً رئيسياً في ضمان التمتع بهذه الحقوق للفئات الأكثر ضعفاً وعرضة لخطر التخلف عن الركب. ويقدم إطار حقوق الإنسان قدراً كبيراً من التوجيه لتصميم نظم حماية اجتماعية شاملة وجامعة لا تترك أحداً خلف الركب. ومن خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، 2012، وخطة عام 2030، التزم المجتمع الدولي بأنظمة الحماية الاجتماعية لتحقيق التغطية العامة والشاملة ومستويات كافية من الاستحقاقات. والتزم أيضاً بإدارة نظم الحماية الاجتماعية بشفافية وبطريقة مستدامة مالياً. وعلى الرغم من أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان، فإن 4,1 بليون شخص اليوم، أي أكثر من نصف سكان العالم، لا يستفيدون من هذه الحماية الأساسية.

20- ولن يساعد توسيع نطاق الحماية الاجتماعية على تأمين الحقوق الأساسية فحسب، بل يمكن أن يساعد أيضاً في منع عدم الاستقرار، وتآكل التماسك الاجتماعي، وزيادة تكاليف الإغاثة الإنسانية في المستقبل. وتبين الأدلة أن الاستثمار في الحماية الاجتماعية يمكن أن يتسم بالفعالية من حيث التكلفة وبالكفاءة على حد سواء<sup>(48)</sup>. واعترافاً بالدور الهام للحماية الاجتماعية كعامل استقرار خلال جائحة كوفيد-19، جرى، حتى كانون الثاني/يناير 2022، تخطيط أو تنفيذ ما مجموعه 856 تدبيراً في مجالي الحماية الاجتماعية والعمل من قبل 223 اقتصاداً<sup>(49)</sup> للتخفيف من أسوأ آثار الجائحة وتجنب مزيد من الانكماش الاقتصادي، على الرغم من الانخفاضات الحادة في الإيرادات الضريبية وغيرها من مصادر التمويل. وتتسق هذه الخطوات مع التزام حقوق الإنسان بالوفاء بالحد الأدنى من الالتزامات الأساسية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع الأوقات وتجنب التراجع. وشملت التدابير توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمال غير الرسميين والمهاجرين وفئات

(43) انظر <https://www.humanrights.dk/publications/indicators-data-human-rights-sustainable-development-0>

(44) المعلومات المقدمة من كندا.

(45) المعلومات المقدمة من إستونيا.

(46) المعلومات المقدمة من صربيا.

(47) المعلومات المقدمة من أذربيجان.

(48) انظر [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---soc\\_sec/documents/publication/wcms\\_834216.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_834216.pdf)

(49) انظر <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33635>

سكانية ضعيفة معينة؛ وجعل الحماية الاجتماعية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني؛ والاعتماد على الابتكار الرقمي للوصول إلى المجتمعات التي يصعب الوصول إليها؛ وسن إصلاحات تشريعية لدعم الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص. فعلى سبيل المثال، نفذت تايلند برنامجاً لدعم تربية الأطفال في الأسر ذات الدخل المنخفض، ومشروع بطاقة الرعاية الاجتماعية الحكومية، ومشروع التحويلات النقدية المشروطة في إطار صندوق التعليم العادل<sup>(50)</sup>، ووضعت أذربيجان مبلغاً إجمالياً للذين فقدوا وظائفهم، والعاملين بصورة غير رسمية، والمنتجين لأسر ذات دخل منخفض، ودفعت رسوماً دراسية من ميزانية الدولة للأسر الضعيفة اجتماعياً<sup>(51)</sup>. ورحبت جمعية المرأة في هندوراس بالخطوات الرامية إلى عكس اتجاه خصخصة النظام الصحي في البلد، التي كانت قد أدت إلى استبعاد الضعفاء والمهمشين<sup>(52)</sup>.

21- وعلى الرغم من الجهود المكثفة، اتسعت ثغرات الحماية خلال جائحة كوفيد-19 من حيث كفاية الحماية الاجتماعية وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها ومن حيث جودتها. ويكشف تحليل أكثر تفصيلاً أن قدرة البلدان على الاستجابة للأزمة قد تفاوتت تفاوتاً كبيراً، وعكست الاختلافات في الحيز المالي المتاح. واعتمدت البلدان المرتفعة الدخل معظم تدابير الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن طرائق العديد من تدابير الحماية الاجتماعية تؤكد طابعها المؤقت والمخصص، ومن ثم فهي لا تفي بمتطلبات حقوق الإنسان المتعلقة بالكفاية والاستدامة المالية. وكان التمويل غير مستدام بوجه خاص في البلدان المنخفضة الدخل. ففي أفريقيا، مثلاً، تقوم معظم البلدان بالتخلص التدريجي من الإنفاق المؤقت على الاستجابة لجائحة كوفيد-19، دون أن تترك زيادات طويلة الأجل في الإنفاق على الصحة أو الحماية الاجتماعية، على الرغم من ملاحظة بعض الاستثناءات في أنغولا وأوغندا وبنن وتوغو ورواندا والسنغال ومالي وموريشيوس<sup>(53)</sup>.

22- وبالنسبة لبعض البلدان، كانت إعادة تخصيص الميزانيات المحلية للحماية الاجتماعية وغيرها من التدابير المؤقتة أمراً ممكناً ومستداماً، ولكنها تعني بالنسبة لبلدان أخرى سحب الأموال الاحتياطية<sup>(54)</sup> أو نقص التمويل في مجالات أخرى، مما يجعل البلدان أكثر عرضة للصدمات في المستقبل<sup>(55)</sup>. وهناك بالفعل ممارسات واعدة، حيث تمكنت البلدان من استخدام الجائحة كفرصة لإجراء تحليل متعمق لمواءمة ميزانياتها مع التزامات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وإعادة تخصيص الأموال في إطار الميزانيات القطاعية، مثلاً من الرعاية الثالثة إلى الرعاية الصحية الأولية والوقائية، أو عن طريق نقل الموارد الموجودة بعيداً عن قطاعات أخرى مثل الإنفاق الدفاعي، يمكن للبلدان أن تعزز أثر ميزانياتها على حقوق الإنسان والتنمية. وعملت المفوضية مع منظومة الأمم المتحدة لدعم عدد من البلدان في عمليات إعادة التنظيم هذه من خلال تحليل الميزانية من منطلق حقوق الإنسان. ففي الصومال، مثلاً، حدد تحليل للميزانية يستند إلى حقوق الإنسان سبلاً لتعزيز الإنفاق على الحماية الاجتماعية. ومن خلال البرنامج العالمي الرائد لبناء أرضيات الحماية الاجتماعية للجميع (2016-2030)، الذي يعمل في 50

(50) المعلومات المقدمة من تايلند.

(51) المعلومات المقدمة من أذربيجان.

(52) المعلومات المقدمة من جمعية المرأة في هندوراس.

(53) انظر [https://oi-files-cng-prod.s3.amazonaws.com/panafrica.oxfam.org/s3fs-public/file\\_attachments/](https://oi-files-cng-prod.s3.amazonaws.com/panafrica.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/) انظر [The Commitment to Reducing Inequality Index - Africa Briefing.pdf](https://www.oxfam.org/~/media/oxfam/2020/07/20200720-inequality-index-africa-briefing.pdf)

(54) انظر [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---soc\\_sec/documents/publication/wcms\\_834216.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_834216.pdf)

(55) انظر [ILO-OECD-WBG-Scoping-Note-on-Financing-social-protection-through-the-COVID19-pandemic-and-beyond.pdf](https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/financing-social-protection-through-the-covid-19-pandemic-and-beyond/)

بلداً وإقليمياً ذا أولوية، تدعم منظمة العمل الدولية والبنك الدولي تصميم وتنفيذ النظم الوطنية للحماية الاجتماعية، بما في ذلك الأرصديات، مع التركيز على التمويل المحلي المستدام<sup>(56)</sup>.

23- وفي الحالات التي لا تكون فيها البلدان في وضع يمكنها حالياً من تعبئة الموارد اللازمة لوضع نظم للحماية الاجتماعية ذات تغطية شاملة، فإنها قد تلجأ إلى استهداف أكثر الناس ضعفاً وتهميشاً. ولكن، نظراً للتباين الكبير في دخل الأسر المعيشية واحتياجاتها، فإن استهداف الحماية الاجتماعية ينطوي على قيود موقفة جيداً<sup>(57)</sup> تؤدي إلى ثغرات كبيرة في حماية حقوق الإنسان. وعلى الخصوص في سياق أزمة عالمية لتكاليف المعيشة، مع تضخم يحركه العرض، تحتاج البلدان لسد ثغرات الحماية إلى مواصلة العمل من أجل ضمان اجتماعي شامل وكاف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي يعالج المخاطر المتنوعة لجميع السكان طوال دورة حياة الناس، حسبما يدعو إليه القانون الدولي لحقوق الإنسان.

24- وما فتئت المفوضية تدعم الجهود التي تبذلها البلدان للانتقال إلى التغطية الشاملة. فهي، في السودان مثلاً، تسهم في مشروع الاستراتيجية الوطنية للحكومة بشأن الحماية الاجتماعية التي تسعى جاهدة إلى تحقيق العالمية. وفي لبنان، ساهمت المفوضية في الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري لدعم وضع مشروع استراتيجية للحماية الاجتماعية تسعى إلى وضع عقد اجتماعي جديد بين الدولة وشعبها عن طريق إعادة تأكيد الحماية الاجتماعية بوصفها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

25- وإلى جانب حتمية حقوق الإنسان، تؤكد الأدلة الناشئة من جائحة كوفيد-19، في ناميبيا مثلاً، فعالية النظم العالمية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية على نحو أكثر فعالية وكفاءة<sup>(58)</sup>، بما في ذلك من خلال الاعتماد على السجلات القائمة ونظم تحديد الهوية ذات التغطية العالية أو شبه الشاملة. وتكتسي هذه النتيجة أهمية خاصة في عالم يتسم بزيادة عدم اليقين.

## جيم - الاعتماد على حقوق الإنسان في وضع ميزانية أهداف التنمية المستدامة

26- تتطلب معايير حقوق الإنسان من الدول أن تصمم السياسة المالية بطريقة تعطي الأولوية لإعمال المستويات الأساسية الدنيا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على سبيل الاستعجال، وتحقق تدريجياً إعمالها إعمالاً كاملاً، وتتجنب التراجع، وتكفل عدم التمييز. ويشمل ذلك الالتزام بتعبئة الموارد المتاحة على الصعيدين المحلي والدولي<sup>(59)</sup>. وعلى هذا النحو، يمكن لنهج يعزز حقوق الإنسان في الميزانيات الحكومية أن يكون بمثابة حافز لبلوغ مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1-ب-1، الذي يهيب بالحكومات إلى ضمان إنفاق عام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية يكون منصفاً ومناصراً للفقراء<sup>(60)</sup>.

(56) انظر <https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDF.action?id=57506#page=23>.

(57) انظر الرابط <https://www.developmentpathways.co.uk/publications/exclusion-by-design-the-effectiveness-of-the-proxy-means-test/> والرابط <https://www.developmentpathways.co.uk/wp-content/uploads/2019/03/Hit-and-miss-long-report.pdf>.

(58) انظر [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg\\_p/documents/publication/wcms\\_829965.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---ddg_p/documents/publication/wcms_829965.pdf).

(59) انظر [https://www.cesr.org/sites/default/files/2021/Principles\\_for\\_Human\\_Rights\\_in\\_Fiscal\\_Policy-ENG-VF-1.pdf](https://www.cesr.org/sites/default/files/2021/Principles_for_Human_Rights_in_Fiscal_Policy-ENG-VF-1.pdf).

(60) انظر <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/RealizingHRThroughGovernmentBudgets.pdf>.

27- وتُعدّ ميزانية الحكومة واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لتسهيل إعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشجيع اقتصاد يعزز حقوق الإنسان ويعمل لصالح الجميع<sup>(61)</sup>. ومع ذلك، ففي كثير من الأحيان، تكون بارامترات حقوق الإنسان غائبة في عمليات الميزنة. وتعزز منظومة الأمم المتحدة عملها لتقديم المشورة في هذا المجال الحيوي. وقدمت مبادرة سورج، المؤلفة من اقتصاديين ومتخصصين في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحثاً وتحليلات ومشورة متخصصة للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن إعادة تنظيم الإنفاق العام بهدف جعل الميزانيات تعمل لصالح الجميع، بمن فيهم أولئك الذين دفعتهم الأزمة إلى مزيد من التخلف عن الركب. وشجعت كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أيضاً على اتباع نهج يعزز الحقوق في الميزنة. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مجموعة أدوات للمالية العامة<sup>(62)</sup>، وطبقت إطارها للمالية العامة من أجل الأطفال<sup>(63)</sup>. وقد استُخدم الإطار، الذي يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، لدعم أكثر من 100 بلد. وهو يتضمن أمثلة على نهج لتحليل الميزانية تطبيق منظوراً جنسانياً أو منظور إعاقه، ويوفر منهجية لتقييم ما إذا كانت الضرائب تتقل كاهل الشرائح الأفقر من السكان بصورة غير عادلة أو ما إذا كان الإنفاق العام على الصحة أو التعليم أو الخدمات الاجتماعية الأخرى أو الإعانات يوزع توزيعاً منصفاً. وقد شجعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الميزنة المراعية للمنظور الجنساني<sup>(64)</sup> باعتبارها إحدى الطرق القوية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتوفر أدواتها الاستقصائية السريعة للتقييم الجنساني، الذي أُجري في أكثر من 50 بلداً، رؤى قابلة للتنفيذ بشأن الفجوات الجنسانية القائمة مسبقاً.

28- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، يشكل تعزيز تصاعدية النظم الضريبية الوطنية ركيزة أساسية لنهج تعزيز الحقوق إزاء تعبئة الإيرادات المحلية<sup>(65)</sup>. ففي مواجهة الجائحة، فرضت بعض البلدان، بما في ذلك العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، ضرائب جديدة على الثروة<sup>(66)</sup>. وقد تحقق اعتماد منظور لحقوق الإنسان في الإصلاح الضريبي، بوسائل منها الحد من الاعتماد على ضرائب الاستهلاك والتركيز على الضرائب المباشرة مثل ضرائب الدخل الشخصي والثروة والممتلكات، أو بتجنب الإعفاءات الضريبية التي تعيد الشركات أو الأسر المعيشية الأكثر ثراء في المقام الأول، أو بفرض ضرائب على أرباح الشركات أو بعض السلع الكمالية بمعدلات أعلى. وغالباً ما تتسبب سيطرة النخبة أو الشركات على عملية صنع السياسات، والقطاعات غير الرسمية الكبيرة، والفساد، والتهرب الضريبي المستشري في عرقلة جمع إيرادات إضافية من خلال الإصلاح الضريبي.

29- وهناك عدد من القضايا التي تؤثر على تعبئة الموارد المحلية والتي لا يمكن معالجتها إلا من خلال العمل الجماعي على المستوى الدولي، بما يتماشى مع التزامات حقوق الإنسان. وتشمل هذه القضايا التدفقات المالية غير المشروعة، والمنافسة الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي، وإدارة النظم المالية الدولية<sup>(67)</sup>. فهي لا تستنزف الموارد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل تقوض أيضاً الحوكمة

(61) انظر E/2021/77.

(62) انظر <https://www.unicef.org/media/113276/file/UNICEF-Public-Finance-Toolkit-2021.pdf>.

(63) انظر [https://www.unicef.org/sites/default/files/2019-12/UNICEF\\_Public\\_Finance\\_for\\_Children.pdf](https://www.unicef.org/sites/default/files/2019-12/UNICEF_Public_Finance_for_Children.pdf).

(64) انظر <https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2021/Policy-brief-COVID-19-and-fiscal-policy-en.pdf>.

(65) انظر [https://www.cesr.org/sites/default/files/Brief%203%20Progressive%20Tax\\_.pdf](https://www.cesr.org/sites/default/files/Brief%203%20Progressive%20Tax_.pdf).

(66) انظر <https://www.latindadd.org/2021/09/27/impuestos-a-la-riqueza-y-grandes-fortunas-avances-en-lac/>.

(67) انظر [https://www.cesr.org/sites/default/files/Issue%20Brief%202\\_.pdf](https://www.cesr.org/sites/default/files/Issue%20Brief%202_.pdf).

والمؤسسات السياسية والثقة. وفي كل عام، يمكن أن يستفيد 17 مليون شخص إضافي من المياه النظيفة و34 مليون آخرين من الصرف الصحي الأساسي إن تم استرداد الإيرادات الحكومية المفقودة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة<sup>(68)</sup>. ويلخص التقرير المرجعي للفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة<sup>(69)</sup> العناصر الأساسية للنهج المتكاملة إزاء حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الدعوة إلى الإفراج عن التمويل الذي تشتد الحاجة إليه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إصلاح النظام المالي العالمي القائم على القيمة والبعيد المدى وزيادة الحيز المدني والمساءلة والشرعية والشفافية والإنصاف.

30- وعلى جانب الإنفاق، يمكن أن يساعد تحليل الميزانية من منطلق حقوق الإنسان في حشد الموارد المتاحة لتحقيق أكبر أثر في مجال حقوق الإنسان والتنمية. ومن الأمثلة على الممارسات الواعدة دراسة مشتركة أجراها مكتب المنسق المقيم ومفوضية حقوق الإنسان في ماليزيا، وهي دراسة أجرت تحليلاً للميزانية على أساس الحقوق، وشملت استعراضاً للحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك لغير المواطنين؛ ومن المتوقع أن يصب التحليل في عملية التشاور بشأن الميزانية الاتحادية لعام 2023. ومن الأمثلة الأخرى دراسة أجريت في الأردن تحلل الإيرادات العامة على مستوى مجزأ للتوصية بكيفية إعادة تخصيص الموارد من أجل تكريس أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب.

31- وأقر القادة السياسيون بمركزية السياسات المالية في التغلب على أسوأ آثار جائحة كوفيد-19. فحاولت الدول الأعضاء توسيع ميزانياتها في مواجهة الأزمة. وفي بداية الجائحة، أدرك قادة العالم، بمن فيهم رئيس صندوق النقد الدولي<sup>(70)</sup>، أهمية تجنب ضبط أوضاع المالية العامة، وحذروا مؤخراً من حالات التعافي المتباينة<sup>(71)</sup>. غير أن الأبحاث الحديثة تشير إلى أن الإنفاق الحكومي في 83 بلداً، معظمها من البلدان المتوسطة الدخل، سينخفض بحلول عام 2023 مقارنة بمتوسط مستويات الإنفاق في العقد الثاني من هذا القرن<sup>(72)</sup>. وفي المجموع، ستفقد 64 دولة تدابير تقشف واسعة النطاق، بما في ذلك العديد من الدول النامية المكتظة بالسكان. وستتأثر أفريقيا بشكل خاص بتخفيضات الإنفاق، حيث تواجه 43 دولة من أصل 55 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي تخفيضات في الإنفاق العام<sup>(73)</sup>. ومن المرجح أن يكون لذلك تأثير كبير على حقوق الإنسان، كما شوهد خلال الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008 عندما أجرت البلدان تخفيضات كبيرة في الضمان الاجتماعي، والإعانات، وفواتير الأجور، والخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والحماية الاجتماعية<sup>(74)</sup>. وقد أثارت عدة دراسات مخاوف من أن برامج صندوق النقد

(68) انظر [https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2021/12/Tax-Justice-Human-Rights-Report\\_July\\_2021.pdf](https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2021/12/Tax-Justice-Human-Rights-Report_July_2021.pdf)

(69) انظر <https://www.factipanel.org/reports>

(70) انظر <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/15/tr041520-transcript-of-imf-md-kristalina-georgieva-opening-press-conference-2020-spring-meetings>

(71) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/06/17/Income-Convergence-or-Divergence-in-the-Aftermath-of-the-COVID-19-Shock-519804>

(72) انظر <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1758-5899.13028>

(73) انظر [https://oi-files-cng-prod.s3.amazonaws.com/panafrica.oxfam.org/s3fs-public/file\\_attachments/The\\_Compact\\_to\\_Reducing\\_Inequality\\_Index\\_-\\_Africa\\_Briefing.pdf](https://oi-files-cng-prod.s3.amazonaws.com/panafrica.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/The_Compact_to_Reducing_Inequality_Index_-_Africa_Briefing.pdf)

(74) انظر الرابط [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/RightsCrisis/E-2013-82\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/RightsCrisis/E-2013-82_en.pdf) والرابط [https://cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL\\_.pdf](https://cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL_.pdf)

الدولي قد تسهم في تدابير التعشف التي ستؤثر على مستوى احترام حقوق الإنسان<sup>(75)</sup>. وتخلص ورقة عمل لمنظمة العمل الدولية إلى أن صندوق النقد الدولي قد دعم زيادة الإنفاق على برامج الرعاية الصحية والتحويلات النقدية، غالباً على أساس مؤقت، حتى عندما كان ذلك يعني زيادة العجز المالي والدين العام. بيد أنه دعم ضبط أوضاع المالية العامة وخفض الدين العام على نحو أكثر تواتراً من ذي قبل، في 129 تقريراً من أصل 148 تقريراً خضع للبحث<sup>(76)</sup>.

32- وعموماً، تؤكد التخفيضات المتوقعة في الإنفاق على أهمية زيادة مواءمة البرامج القطرية والمشورة المتعلقة بالسياسات التي يقدمها الصندوق مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان لتغطية المستويات الأساسية الدنيا على الأقل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالاعتماد أيضاً على توجيهات الصندوق نفسه التي تعترف بقيمة الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك توجيهاته المتعلقة بالضمانات الاجتماعية<sup>(77)</sup>، واستراتيجيته للإنفاق الاجتماعي<sup>(78)</sup>، وتوجيهاته للنمو الشامل<sup>(79)</sup>. ويمكن لاستراتيجية آذار/مارس 2022 للبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات<sup>(80)</sup>، التي تشير إلى نوايا صندوق النقد الدولي المتعلقة بضخ خبرات إضافية من خلال شراكات للمساعدة في معالجة النقاط العمياء المحتملة في تحليله، أن تفتح مسارات مهمة لتعزيز النهج المتكاملة المعززة للحقوق في سياسات المالية العامة.

33- وما فتئت منظومة الأمم المتحدة تسعى إلى زيادة مواءمة الأدوات الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية مع خطة عام 2030 ومع الأولويات الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن عدم ترك أحد خلف الركب والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وهناك بالفعل أمثلة واعدة مختارة يمكن توسيع نطاقها واعتمادها على نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، تمكنت الأمم المتحدة في مصر وموزمبيق من الدعوة إلى دعم صندوق النقد الدولي لتعزيز الإنفاق على الحماية الاجتماعية. وفي تونس، يتعاون الخبير الاقتصادي في مكتب المنسق المقيم والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في إعداد موجز للسياسات يسلط الضوء على الالتزامات الهامة في مجال حقوق الإنسان، ويهدف إلى المساعدة في إثراء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وفي لبنان، أعد فريق الأمم المتحدة القطري ورقة موقف مشتركة للفريق القطري، استناداً إلى خبرة منظومة الأمم المتحدة، للمساهمة في المناقشات التقنية التي يجريها صندوق النقد الدولي بشأن الإصلاحات المطلوبة<sup>(81)</sup>. وتجري أيضاً ارتباطات مماثلة مع البنك الدولي. ففي مصر، مثلاً، أدى التعاون

(75) انظر الرابط [https://www.ilo.org/global/publications/working-papers/WCMS\\_831490/lang--en/index.htm](https://www.ilo.org/global/publications/working-papers/WCMS_831490/lang--en/index.htm)، والرابط <https://policydialogue.org/files/publications/papers/Global-Austerity-Alert-Ortiz-Cummins-2021-final.pdf>

(76) بحثت الورقة 148 تقريراً قوطرياً عن برامج صندوق النقد الدولي في عام 2020 لاستكشاف ما إذا كان قد حدث تغيير في المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات، وشروط برامج قروضه ومراقبته بموجب المادة 4. انظر [https://cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL\\_.pdf](https://cesr.org/sites/default/files/Austerity-Report-Online2018.FINAL_.pdf)

(77) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2018/07/11/pp061418guidance-note-on-imf-engagement-on-social-safeguards-in-lics>

(78) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/06/10/A-Strategy-for-IMF-Engagement-on-Social-Spending-46975>

(79) انظر <https://www.imf.org/external/np/g20/pdf/2017/062617.pdf>

(80) انظر <https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2022/03/14/The-IMF-Strategy-for-Fragile-and-Conflict-Affected-States-515129>

(81) انظر <https://lebanon.un.org/sites/default/files/2021-02/UNCT%20Leb%20PositionPaper%20toIMF.pdf>

إلى إدراج مجموعة من الإصلاحات السياساتية المتعلقة بتعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة في مبادرة البنك الدولي لتمويل السياسات الإنمائية.

34- وعززت الأمم المتحدة تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية في عدة بلدان من خلال إجراء حوارات استراتيجية بين المنسقين المقيمين وقادة البلدان في المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومن خلال التفاعلات التقنية بين الخبراء الاقتصاديين في مكتب المنسق المقيم والاقتصاديين في المؤسسات المالية الدولية. وفي عام 2021، كانت 47 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تضم البنك الدولي و28 في المائة منها تضم صندوق النقد الدولي كعضو في الفريق القطري، مقارنة بنسبة 41 في المائة و22 في المائة، على التوالي، في عام 2020<sup>(82)</sup>. ويتمثل أحد مجالات التعاون المتزايد في عمليات إطار التمويل الوطني المتكامل. وقد بدأ صندوق النقد الدولي في مواءمة الطريقة التي تنشر بها أدواته على المستوى القطري، في مجالات تشمل الميزنة وتحديد التكاليف، مع أولويات تمويل أهداف التنمية المستدامة للبلدان التي يتم التعبير عنها من خلال عمليات إطار التمويل الوطني المتكامل<sup>(83)</sup>.

35- وبالإضافة إلى الحفاظ على الميزانيات وتوسيعها، فإن تعزيز شفافية المالية العامة والمساءلة - وكلاهما من مبادئ حقوق الإنسان - يمكن أن يساعد أيضاً في ضمان تصميم الميزانيات الوطنية واعتمادها وصرفها ورصدها بطريقة تعزز الحقوق. وخلصت الدراسة الاستقصائية للميزانية المفتوحة لعام 2021 إلى أن 31 في المائة فقط من البلدان الـ 120 التي شملتها الدراسة الاستقصائية لديها البيانات اللازمة لفهم كيفية معالجة ميزانياتها لمشكلة الفقر<sup>(84)</sup>. ويظهر التقدم المحرز في بنن وغامبيا ونيجيريا أن البلدان في جميع مراحل التنمية يمكن أن تمضي قدماً في شفافية الميزانية والمساءلة المعززة للحقوق.

## دال - اتباع نهج قائم على الحقوق لإزاء إدارة الديون

36- اتسعت الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة لتصل إلى مبلغ سنوي قدره 4,3 تريليون دولار<sup>(85)</sup>. و60 في المائة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضة بالفعل بشدة لخطر ضائقة الديون أو تعيش هذه الضائقة<sup>(86)</sup>. وتواجه البلدان النامية تكاليف اقتراض أعلى بكثير ومحدودية فرص الحصول على إعادة تمويل الديون بأسعار معقولة. وبالنسبة لأفريقيا، تبلغ خدمة الديون ما يناهز ثلاثة أضعاف الإنفاق على التعليم، وتبلغ ستة أضعاف مستوى الإنفاق الصحي، مما يحد من قدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان<sup>(87)</sup>. والرسوم الإضافية - أي أسعار الفائدة الإضافية التي تفرض على برامج قروض صندوق النقد الدولي التي تتجاوز حجماً معيناً أو مدة سداد معينة - تمثل جزءاً من هذه التكلفة، وخاصة في البلدان<sup>(88)</sup> شديدة التأثر مثل الأرجنتين وإكوادور وأوكرانيا

(82) انظر A/77/69-E/2022/47.

(83) يشارك صندوق النقد الدولي حالياً في أكثر من 25 عملية قطرية لإطار التمويل الوطني المتكامل ويشارك البنك الدولي في أكثر من 40 عملية.

(84) انظر <https://internationalbudget.org/open-budget-survey/open-budget-survey-2021>.

(85) انظر GCRG\_2nd-Brief\_Jun8\_2022\_FINAL.pdf.

(86) انظر <https://developmentfinance.un.org/fsdr2022>.

(87) انظر [https://oi-files-cng-prod.s3.amazonaws.com/panafrica.oxfam.org/s3fs-public/file\\_attachments/The Commitment to Reducing Inequality Index - Africa Briefing.pdf](https://oi-files-cng-prod.s3.amazonaws.com/panafrica.oxfam.org/s3fs-public/file_attachments/The%20Commitment%20to%20Reducing%20Inequality%20Index%20-%20Africa%20Briefing.pdf).

(88) انظر [https://www.eurodad.org/sdr\\_transformative\\_resource](https://www.eurodad.org/sdr_transformative_resource) and [https://www.bu.edu/gdp/files/2021/10/GEGI\\_PB\\_017\\_FIN.pdf](https://www.bu.edu/gdp/files/2021/10/GEGI_PB_017_FIN.pdf).



وباكستان ومصر، وتحد من قدرة البلدان على تعبئة الموارد للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان<sup>(89)</sup>.  
فبين عامي 2019 و2024، مثلاً، استدفع مصر في الرسوم الإضافية أكثر من ثلاثة أضعاف تكلفة  
التطعيم الكامل للبلد برمته<sup>(90)</sup>.

37- وقد دعت الأمم المتحدة إلى إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، فضلاً  
عن مزيد من التعهدات بإعادة تدوير حقوق السحب الخاصة الصادرة بالفعل من البلدان ذات المراكز  
الاحتياطية الأجنبية القوية<sup>(91)</sup>. ودعت الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، وخاصة  
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(92)</sup>، ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الشبكة الأوروبية المعنية  
بالديون والتنمية ومشروع بريتون وودز، إلى تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة على أساس الاحتياجات  
بدلاً من الحصص القائمة<sup>(93)</sup>. ويمكن أن تكون إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة القائمة وتخصيص حقوق  
سحب جديدة أداة فعالة لضخ الموارد التي تمس الحاجة إليها بسرعة وتزويد الدول بالميز المالي اللازم  
لتغطية المستويات الأساسية الدنيا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوفاء بالتزامات الأخرى في مجال  
حقوق الإنسان. واستخدمت البلدان النامية حقوق السحب الخاصة الجديدة الصادرة في 23 آب/  
أغسطس 2021 على الفور تقريباً بطرق مختلفة، بما في ذلك شراء اللقاحات وغير ذلك من إجراءات الإغاثة  
المتعلقة بالجائحة، فضلاً عن بطاقات الحصص الغذائية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية والأجور، من بين أمور  
أخرى<sup>(94)</sup>، مما مكنها من الوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها الأساسية في مجال حقوق الإنسان.

38- وإلى جانب ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للأزمة الراهنة، يوفر إطار حقوق الإنسان  
توجيهاً أساسياً لإجراء إصلاحات منهجية أوسع نطاقاً، مثل الإصلاحات التي اقترحها بعض المعلقين،  
بما في ذلك إصلاح إدارة صندوق النقد الدولي، وإنشاء آلية لتسوية الديون السيادية تأخذ في الاعتبار  
احتياجات البلدان النامية بدلاً من مصالح الدائنين وحدهم<sup>(95)</sup>، ومشاركة الدائنين من القطاع الخاص في  
عمليات إعادة هيكلة الديون، فضلاً عن استعراض مدى كفاية وشفافية منهجيات وكالات التصنيف<sup>(96)</sup>. وإلى  
جانب المبادئ التوجيهية التي وضعتها الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية وحقوق الإنسان، وخاصة  
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(97)</sup>، توفر المبادئ التي وضعتها منظمات وشبكات المجتمع المدني  
إرشادات عملية بشأن كيفية ضمان تصميم تخفيف عبء الديون والتمويل الإنمائي في حالات الطوارئ  
والتمويل الإنمائي الطويل الأجل بطريقة تساعد الدول على الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>(98)</sup>.

(89) انظر <https://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2021/06/Surcharges-Open-Letter-Former-UN-IE-on-debt-and-Human-Rights-June-2021.pdf>

(90) انظر <https://www.brettonwoodsproject.org/2022/06/to-support-the-global-economy-g7-should-call-for-imf-to-remove-harmful-surcharges/>

(91) انظر <https://press.un.org/en/2022/sgsm21315.doc.htm> and [https://unctad.org/system/files/official-document/un-gcrg-ukraine-brief-no-2\\_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/un-gcrg-ukraine-brief-no-2_en.pdf)

(92) انظر [A/76/167](https://www.eurodad.org/sdr_transformative_resource)

(93) انظر [https://www.eurodad.org/sdr\\_transformative\\_resource](https://www.eurodad.org/sdr_transformative_resource)

(94) انظر <https://cepr.net/report/special-drawing-rights-the-right-tool-to-use/>

(95) انظر [A/76/167](https://www.eurodad.org/sdr_transformative_resource)

(96) انظر [A/HRC/46/29](https://www.eurodad.org/sdr_transformative_resource)

(97) انظر [A/HRC/40/57](https://www.eurodad.org/sdr_transformative_resource) و [A/HRC/20/23](https://www.eurodad.org/sdr_transformative_resource)

(98) انظر الرابط <https://afrodad.org/index.php/en/initiatives/65-african-borrowing-charter>، والرابط  
انظر الرابط <https://slettgjelda.no/assets/docs/Eurodad-Responsible-Finance-Charter-2011.pdf>، والرابط

## هاء - وضع استراتيجيات قائمة على الحقوق لتمويل أهداف التنمية المستدامة

39- عندما تقوم البلدان بصياغة خططها للتعافي، ستحتاج إلى استعمال جميع مصادر التمويل المتاحة - العامة والخاصة، والمحلية والدولية - من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أُدخِلت أطر التمويل الوطنية المتكاملة لمساعدة البلدان على ترجمة أولوياتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى استراتيجيات تمويل لأهداف التنمية المستدامة مع تعبئة الموارد من مصادر مختلفة. واليوم، يقوم 86 بلداً بوضع أطر تمويل وطنية متكاملة بدعم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة<sup>(99)</sup>. وعلى الرغم من أن أطر التمويل الوطنية المتكاملة لا تميل إلى الإشارة صراحة إلى حقوق الإنسان، فإنها يمكن أن تكون بمثابة رافعة هامة لتمويل أهداف التنمية المستدامة القائمة على الحقوق.

40- ويمكن للدول، من خلال الاعتماد على التزامها في مجال حقوق الإنسان لتعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة - المحلية والدولية - من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن خلال ضمان المستويات الأساسية الدنيا، بما في ذلك في أوقات الأزمات، أن تساعد في رفع مستوى طموح وخصوصية استراتيجيات تمويل أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال إعطاء أساس معياري هام لعمليات إطار التمويل الوطني المتكامل، يمكن لقواعد ومعايير حقوق الإنسان أن تساعد البلدان في اتخاذ قرارات صعبة بشأن المقايضات.

41- وفي الماضي، نادراً ما كانت الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تُحدّد تكاليفها، وحيثما وجدت استراتيجيات التمويل، فإنها كثيراً ما كانت تركز إلى حد كبير على المصادر العامة. ويتوسّع النطاق ليشمل جميع مصادر التمويل، توفر أطر التمويل الوطنية المتكاملة لمحة عامة عن جميع الموارد المتاحة. ويمكن ذلك البلدان من فهم أفضل للمكان الذي يجب أن يُوجّه إليه التمويل العام المحلي والدولي النادر للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ففي كمبوديا، مثلاً، ركزت عمليات إطار التمويل الوطني المتكامل على كيفية تأمين التمويل اللازم لتوفير الخدمات الأساسية.

42- ولما كانت البلدان تزيد من جهودها الرامية إلى تعبئة التمويل الخاص، مثلاً أوزبكستان والمكسيك<sup>(100)</sup> من خلال إصدار سندات أهداف التنمية المستدامة، فإن قواعد ومعايير حقوق الإنسان مثل المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومبادئ التعاقد المسؤول<sup>(101)</sup> يمكن أن توفر حواجز واقية مفيدة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب، خاصة عندما يتم تعبئة التمويل الخاص لتقديم الخدمات العامة الأساسية. ومن هذه الأمثلة خطة العمل الوطنية التايلندية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(102)</sup>.

43- ويمكن للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساعد الدول في الاستفادة من المجموعة الغنية من الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل عمليات إطار التمويل الوطني المتكامل. ومن أجل إدخال منظور لحقوق الإنسان في

<https://www.cesr.org/principles-human-rights-fiscal>، والرابط <https://www.eurodad.org/debtworkout.policy/>

(99) انظر [https://inff.org/assets/resource/state-of-inffs-2022\\_report.pdf](https://inff.org/assets/resource/state-of-inffs-2022_report.pdf).

(100) المعلومات المقدمة من المكسيك.

(101) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/publications/reference-publications/guiding-principles-business-and-human-rights>

والرابط [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Principles\\_ResponsibleContracts\\_HR\\_PUB\\_15\\_1\\_EN.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Principles_ResponsibleContracts_HR_PUB_15_1_EN.pdf)

(102) المعلومات المقدمة من تايلند.

عمليات إطار التمويل الوطني المتكامل، سيكون من المهم للمضي قدماً أن تدرج الدول الأعضاء بآرامترات حقوق الإنسان في عمليات صنع القرار في إطار التمويل الوطني المتكامل، وأن تشرك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تصميم أطر التمويل الوطني المتكامل والإشراف عليها، بما في ذلك عن طريق تيسير مشاركتها في حوارات تمويل إطار التمويل الوطني المتكامل.

## واو- دور المجتمع المدني في تعزيز النهج المتكاملة

44- اضطلع المجتمع المدني - بما في ذلك المنظمات الشعبية - بدور حاسم خلال الجائحة في توفير معلومات دقيقة حول احتياجات الناس. وعلاوة على ذلك، ساهم في تصميم استجابات شاملة، وتقديم تعليقات على تدابير التعافي والاستجابة لجائحة كوفيد-19، وتوفير الخدمات الأساسية، والسعي لتحقيق الشفافية والمساءلة في الجهود المبذولة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمكنت الحكومات، من خلال تعاونها مع منظمات المجتمع المدني، من الاستجابة بكفاءة وفعالية أكبر لجائحة كوفيد-19، حيث تتمتع منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان بثقة اجتماعية كبيرة ويمكنها المساهمة بخبرات ورؤى قيمة<sup>(103)</sup>.

45- وقد وفر التحرك نحو المنصات الإلكترونية بسبب جائحة كوفيد-19 فرصاً مهمة للمشاركة على نطاق أوسع، لكنه أدى إلى تقادم استبعاد أولئك الموجودين على الجانب الآخر من الفجوة الرقمية، بمن فيهم الأكثر تهميشاً<sup>(104)</sup>. وتقدم المفوضية الدعم على الصعيد الوطني لتيسير مشاركة المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ ورصد العمليات الوطنية وعمليات الأمم المتحدة، كجزء من جهد أوسع نطاقاً لتنفيذ المذكرة التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الحيز المدني<sup>(105)</sup>. ففي كينيا، مثلاً، دعمت المفوضية 24 مركزاً مجتمعياً للعدالة الاجتماعية بإجراء تقييم لحقوق الإنسان لتحديد مدى عدم المساواة في الحصول على مياه الشرب المأمونة في المستوطنات غير الرسمية، مما ساعد على صياغة توصيات من القاعدة إلى القمة بشأن تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة<sup>(106)</sup>.

46- وأبلغت عدة حكومات عن جهود مستمرة لتعزيز مدى ونوعية مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تصميم أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك من خلال منصات مخصصة للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين<sup>(107)</sup>. وخلص تقييم أجري في عام 2021 لتقارير<sup>(108)</sup> الاستعراض الوطني الطوعي أنه بينما تجري الدول استعراضاتها الوطنية الطوعية الثانية والثالثة واللاحقة، يشارك المجتمع المدني بشكل متزايد في عمليات المراجعة الوطنية الطوعية المكرسة لأصحاب المصلحة المتعددين. فعلى سبيل المثال، استند الاستعراض الوطني الطوعي لغينيا - بيساو إلى مشاورات أجراها أصحاب المصلحة المتعددون بشأن أولويات أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلاد، وشملت ممثلين عن أكثر الفئات حرماناً. وتفيد التقارير بأن غانا أحرزت تقدماً في إدماج الشباب في سياق استعراضها الوطني الطوعي، ويجري إعداد تقرير عن الشباب<sup>(109)</sup>. غير أن التقييم نفسه أعرب أيضاً عن القلق من أن الاتجاه التصاعدي فيما يتعلق بالإدراج الرسمي للجهات الفاعلة من غير الدول في الترتيبات

(103) انظر <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/022/0058/004/article-A008-en.xml>

(104) انظر أيضاً A/HRC/51/13.

(105) انظر [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/CivicSpace/UN\\_Guidance\\_Note.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/CivicSpace/UN_Guidance_Note.pdf)

(106) انظر <https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=IOv3k2IH0h8&t=116s&cbid=1>

(107) انظر المعلومات المقدمة من أذربيجان ورومانيا ولكسمبرغ ومصر ومكتب مفوض إدارة وحماية حقوق الإنسان (أمين المظالم) في قبرص واللجنة الإسكتلندية لحقوق الإنسان.

(108) انظر [https://cooperation.ca/wp-content/uploads/2022/02/English\\_highlights.pdf](https://cooperation.ca/wp-content/uploads/2022/02/English_highlights.pdf)

(109) المعلومات المقدمة من غانا.

الحكومية والمؤسسات الحكومية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة بدأ يتوقف، بل ربما بدأ ينعكس اتجاهه<sup>(110)</sup>. وللمضي قدماً، يمكن للتركيز المتزايد على إشراك المجتمع المدني بصورة أكثر انتظاماً في عمليات الاستعراض وفي الآليات المؤسسية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وعلى نوعية مشاركة المجتمع المدني، أن يساعد على التعجيل بتنفيذ الأهداف عن طريق تشجيع زيادة الأخذ بزمام الأمور.

47- وعلى الرغم من إحراز تقدم لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أدت الجائحة إلى تفاقم التحديات التي تواجه حيز المجتمع المدني على الإنترنت وخارجها. وأفاد مرقب<sup>(111)</sup> الحرية المدنية في سياق كوفيد-19 بأن أكثر من 175 بلداً اعتمد تدابير قانونية أو أشكالاً أخرى من تدابير الاستجابة للجائحة التي تحد من الحريات المدنية، بما في ذلك حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. وعلاوة على ذلك، سُجِّل تدخل شديد في تدفق المعلومات في جميع أنحاء العالم، مما يشكل في كثير من الأحيان انتهاكاً لحقوق الإنسان. وقد تأثرت قدرة المجتمع المدني على المشاركة تأثراً كبيراً بالرقابة والعداء والمراقبة على الإنترنت.

## رابعاً - الاستنتاج

48- سيكون لتضايف ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، والتضخم المتزايد، والقيود المفروضة على الصادرات، وتشديد الظروف المالية، التي زادت من تفاقمها الحرب في أوكرانيا، أثر مدمر على أكثر الناس والمجتمعات ضعفاً. وتهدد أوجه عدم المساواة المتزايدة التعافي من كوفيد-19، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، وتقوض العمل المناخي. وفي مواجهة هذه التحديات المتعددة والمتقاطعة وتصاعد التوترات العالمية، ومع بقاء ثماني سنوات فقط حتى موعد عام 2030 المستهدف، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة لمعالجة أسوأ آثار الأزمة والأسباب الجذرية التي تثير هذه الأزمات<sup>(112)</sup>.

49- واليوم، تحظى القيمة المضافة للنهج المتكاملة - سواء من حيث إعمال حقوق الإنسان أو مساهمتها في العمل المعجل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - باعتراف أوسع نطاقاً، وتبذل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة جهوداً لتعزيز النهج المتكاملة، كما يتضح من الممارسات الواعدة المذكورة في هذا التقرير.

50- وتدرك الدول على نحو متزايد أن التصدي لأوجه عدم المساواة يشكل تحدياً رئيسياً، وتدرج هذا المجال في استعراضاتها الوطنية الطوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويمكن للنهج المتكاملة أن تساعد على زيادة التركيز على القضايا الهيكلية ذات الأشكال المتعددة والمتقاطعة من أوجه عدم المساواة، التي لا تعالج حالياً معالجة كافية. ومن شأن تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك في مرحلة ما بعد الاستعراض، أن يساعد أيضاً على ضمان مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة بصورة منهجية.

51- وليس الضمان الاجتماعي حقاً يجب إعماله فحسب، بل إنه أيضاً، كما تبين الأمثلة الواعدة في هذا التقرير، تدبير فعال وكفء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بتعهد خطة عام 2030

(110) انظر [https://cooperation.ca/wp-content/uploads/2022/02/English\\_highlights.pdf](https://cooperation.ca/wp-content/uploads/2022/02/English_highlights.pdf).

(111) انظر <https://www.icnl.org/covid19tracker/>.

(112) انظر [https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/oral-update-global-human-rights-developments-](https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/oral-update-global-human-rights-developments-and-activities-un-human-rights)

[and-activities-un-human-rights](https://www.ohchr.org/en/statements/2022/06/oral-update-global-human-rights-developments-and-activities-un-human-rights)

بعدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي للدول أن تواصل العمل من أجل تحقيق ضمان اجتماعي عالمي وكاف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي يعالج المخاطر المتنوعة لجميع السكان عبر دورة حياة الناس، على النحو الذي يدعو إليه القانون الدولي لحقوق الإنسان.

52- وتوضح العديد من الممارسات الواعدة الواردة في التقرير كيف يمكن لنهج قائم على الحقوق في الميزنة أن يساعد البلدان على استئناف التقدم المحرز في خطة عام 2030 والوفاء بتعهداتها بعدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي للدول، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، أن تواصل العمل من أجل تحقيق مواءمة قوية بين ميزانياتها الوطنية والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إجراء تحليلات للميزانية قائمة على حقوق الإنسان. ويشكل ضبط أوضاع المالية العامة المتوقع في البلدان النامية مصدر قلق، وهو منفصل عن الدعوات إلى بذل جهود دولية للتخفيف من آثار عمليات التعافي المتباينة. وتبين تجربة الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008 أنه بدون الحيز المالي اللازم، لن تتمكن البلدان من تأمين الحصول على الرعاية الصحية، والمياه والمرافق الصحية، والغذاء، والسكن، والعمل اللائق، وحياة خالية من العنف، وإقامة العدل على نحو منصف، وكلها من حقوق الإنسان، التي يحق للجميع التمتع بها دون تمييز.

53- ويجب مضاعفة الجهود لضمان أن تمويل التنمية، بما في ذلك برامج المؤسسات المالية الدولية، سيوفر حيزاً كافياً للبلدان للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. والمناسبات التي عملت فيها المؤسسات المالية الدولية مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لمواءمة برامجها مع أولويات أهداف التنمية المستدامة للبلدان وقيم الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وعدم ترك أحد خلف الركب، تدل على القيمة المضافة للنهج القائمة على الحقوق. وفي المستقبل، ينبغي تكرار هذا التعاون وتوسيع نطاقه. وللاستفادة الكاملة من إمكانات أطر التمويل الوطنية المتكاملة لتعزيز تمويل أهداف التنمية المستدامة القائمة على الحقوق، ينبغي للبلدان التي تضع حالياً أطراً تمويلية وطنية متكاملة أن تكفل اتساقها مع التزام الدول في مجال حقوق الإنسان، واستنادها إلى التوصيات القطرية الخاصة بآليات حقوق الإنسان، وينبغي للبلدان أن تشارك بشكل استباقي مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في تصميم الأطر والإشراف عليها.

54- ويخلص هذا التقرير أيضاً إلى أن منظومة الأمم المتحدة قد استفادت من الزخم الذي ولده إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ونداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، وخطتنا المشتركة، لإحراز تقدم نحو تحقيق رؤية الأمين العام المتمثلة في وضع حقوق الإنسان في صميم العمل الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يردد التقرير النتائج التي خلص إليها تقييم أجري مؤخراً للجيل الجديد من التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ومفاده أنه على الرغم من الجهود المبذولة والممارسات الواعدة، ثمة حاجة إلى بذل جهد متواصل وموسع لضمان التكامل المتسق لحقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب في تحليل الأمم المتحدة وبرمجتها، بما في ذلك من خلال نشر أداة التقييم الذاتي لحقوق الإنسان.

55- واستناداً إلى هذه الخلفية، يدعو التقرير إلى زيادة قدرات المفوضية داخل البلدان، بما في ذلك من خلال نشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز المكاتب الإقليمية للمفوضية، وتوسيع نطاق عمل مبادرة سورج. ومن شأن اتخاذ هذه الخطوات أن يزيد من تعزيز قدرة المفوضية على تقديم الدعم التقني وبناء القدرات المصمم خصيصاً للبلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وسيواصل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد.

56- ويقر التقرير أيضاً بأهمية تحسين البيانات لتسريع تنفيذ خطة عام 2030. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات لتوجيه عملية جمع مزيد من البيانات المصنفة. ومن شأن تعزيز قدرات المفوضية من حيث البيانات والمؤشرات، بما في ذلك القدرة على توسيع نطاق العمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن يساعد على سد هذه الفجوة.

57- ولدعم جهود البلدان الرامية إلى اعتماد نهج متكاملة على المستوى القطري، قد يرغب مجلس حقوق الإنسان في تمديد ممارسته الحالية المتمثلة في عقد اجتماع سنوي للمجلس فيما بين الدورات إلى ما بعد اجتماع ما بين الدورات لعام 2023 لتيسير تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتحديات. وقد يرغب المجلس في أن يطلب إلى المفوضية السامية أن تجمع وتوثق أمثلة وطنية لأفضل الممارسات على أساس مستمر، وأن تعزز تقاسم أفضل الممارسات بإتاحتها على الإنترنت في شكل يسهل الوصول إليه وتعميمها من خلال حلقات دراسية إقليمية لبناء القدرات، وأن تعد موجزاً لأفضل الممارسات للاجتماعات السنوية للمجلس فيما بين الدورات.

58- وقد يرغب مجلس حقوق الإنسان في أن يكرر دعوته إلى بناء قدرات الدول على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة تتسق مع التزامات كل منها في مجال حقوق الإنسان، وقد يرغب في هذا الصدد في أن يطلب إلى المفوضية السامية أن تضع وتنشر أدوات عملية لمساعدة البلدان على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو يعزز الحقوق، بالاعتماد على الأدلة المستقاة من أمثلة أفضل الممارسات وكذلك على العمل الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن الأهداف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

59- ويشدد التقرير على الدور الحاسم للمجتمع المدني في العمل كرافعة لإعمال حقوق الإنسان وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول أن تمتنع عن تنفيذ التدابير التي تحد من الحيز المدني. وقد يرغب مجلس حقوق الإنسان في اتخاذ خطوات لزيادة تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أعمال المجلس بشأن النهج المتكاملة.